مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد 12/ العدد 1: 2006

الموقف الامريكي تجاه الحرب الهندية – الباكستانية 1965

عصام عبد الحسين نومان
كلية التربية–جامعة بابل

المقدمة

لم يكن الثمن الذي دفعته الشعوب لنيل استقلالها مرتبطاً بصور الكفاح المختلفة وما ترتب عليها من تضحيات جسام فحسب بل انطوى وفي جانب اهم على مستقبل بلدانها، ذلك ان المستعمر ما كان ليغادرها حتى غدت ركاماً من حيث بنائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتبقى مظاهر التبعية والصراعات القبلية والحروب الاهلية ومشاكل الحدود شواهد تاريخية على هذا الصعيد.

في رحم هذه الحقائق ولدت علاقة الصراع بين الهند وباكستان ، فما ان اعلنت الحكومة البريطانية قرارها بتقسيم امبراطوريتها في الهند في الثالث من تموز عام 1947 حتى تفجرت مشاكل الحدود بين البلدين لتؤذن عن بداية نزاع ذو تعقيدات سياسية ومركبات قوة. واذا كانت الخلافات الباكستانية–الهندية بصدد تبعية كل من البنجاب والبنغال قد حسمت باستفتاءات شعبية فأن قضية كشمير كانت وما تزال قائمة كما لو انها مشكلة ازلية لم تسعفها اية محاولات دبلوماسية او اجراءات عسكرية.

ان المتأمل لقضية كشمير لابد ان يلاحظ انها تشبه الى حد كبير ثورات البراكين فهي تثور بعنف ثم تخمد فترة من الزمن لكي تثور من جديد بدرجة اكبر من العنف وهكذا دون امكان الجزم بأحتمال خمودها الى الابد.

فقد ثارت لاول مرة في عام 1947 واستمرت حتى مارس 1950 ثم عادت الى حرب طفيفة بين الطرفين في السنوات 1951 و1952 و1957 و1962 حتى بلغت ذروتها في اب 1965 واطلق عليها الحرب الهندية–الباكستانية الثانية.

البديهية التي سوف تكون منطلقنا في التحليل ترتبط بحقيقة مفادها ان اغلب المشاكل الدولية انما هي من صنع قوى عظمى، فعليه لابد وان تكون انعكاساتها خارج اطارها الاقليمي، بمعنى التدويل وتدويل المشاكل الاقليمية صارت الصفة المميزة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لسبب هو ان الكرة الارضية وفي ظل تحول الاستراتيجية الدولية الى استراتيجية كونية اضحت تمثل عالم صغير كل جزء فيه انما يؤدي وظيفة في اطار علاقة الصراع العقائدي بين موسكو وواشنطن.

في ضوء ذلك نحاول ان نطرح التساؤلات الاتية ونجيب عليها، كيف تعاملت الولايات المتحدة الامريكية مع الازمة الهندية – الباكستانية؟ وما هي تصوراتها وردود افعالها تجاه حرب عام 1965 بمعاركها الضارية التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية؟

ان التأصيل التاريخي والسياسي للموقف الامريكي تجاه الحرب الهندية–الباكستانية يبقى قاصراً بدون العودة الى الماضي الذي نشأت في ظله هذه المشكلة والتي اذكت نزعة العداء لدرجة انها باتت متوارثة ليست فقط على مستوى الحكومات المتعاقبة وانما بالنسبة لشعبي كلا البلدين.

ومهما تنوعت الخلافات وتعددت عوامل الصراع تبقى مشكلة كشمير هي المعيار في تحديد ابعاد العلاقة سلباً او ايجاباً.

والمشكلة باختصار تنطوي على مجموعة من الادعاءات التي كانت تطلقها كل من الهند وباكستان بصدد احقية امتلاك هذه المنطقة. فالهند تعتبر سكان كشمير اغلبية هندوسية بينما تؤكد باكستان ان اغلبية سكانها من المسلمين، وقد احتلت الهند جزء من كشمير في سنة 1948 بينما استولت باكستان على جزء آخر منها، واستمر الحال على هذا المنوال منذ ذلك التاريخ حتى تفجر الموقف مرة اخرى ولكن عبر حرب طاحنة في سنة 1965.

اولاً: الثابت والمتغير في السياسة الامريكية ازاء الصراع الهندي–الباكستاني

مما لاشك فيه ان نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة بداية عهد جديد في العلاقات الدولية، فالولايات المتحدة الامريكية وفي اطار الصراع الديالكتيكي مع الاتحاد السوفيتي باتت تنظر الى الكرة الارضية كما لو ان كل جزء فيها انما يمثل بؤرة ساخنة لابد من التعاطي معها قبل ان يطأها السوفيت فتقع في دائرة النفوذ الشيوعي.

انطلاقاً من هذه التصورات بدأ يتبلور الاهتمام الامريكي بشبه القارة الهندية وبالتحديد بعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين سنة 1949 ونشوب الحرب الكورية خلال الفترة من 1950–1952[1].

لقد كان محور التفكير الستراتيجي الامريكي منصباً حول كيفية منع السوفيت من التغلغل الى المنطقة والعمل على مواجهة أي محاولة سوفيتية ترمي الى توظيف دولها بما يؤدي الى الاخلال بعلاقة الصراع الستراتيجي لصالح الاتحاد السوفيتي.

الادراك الامريكي بهذا المعنى جاء منسجماً مع السياسة الباكستانية التي كانت ترمي الى تعزيز موقعها في شبه القارة لمواجهة الاطماع الهندية، الامر الذي دفع باتجاه اقامة علاقات متطورة فرضت نوعاً من التنسيق المشترك لمواجهة خطر واحد يتمثل بالمد الشيوعي، وانطلاقاً من ذلك عملت الولايات المتحدة الامريكية على امداد باكستان بما تحتاجه من مساعدات عسكرية واقتصادية منذ سنة 1954[2].

وفي الوقت نفسه كانت هناك علاقات امريكية–هندية متنامية توجت بزيارة نهرو الى الولايات المتحدة الامريكية سنة 1949، ولعل من ابرز نتائج هذه الزيارة انها مهدت الطريق امام حوار امريكي–هندي انتهى بأجراء مزيد من المباحثات الثنائية كان من اهمها تلك المفاوضات التي جرت في النصف الاول من سنة 1952 لتوقيع معاهدة صداقة وتعاون بين الدولتين[3]. ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه العلاقات ظلت تسير على وفق تطور ملحوظ ولم تتأثر بمتغيرات الاحداث السياسية داخل الهند والتي جاء بعضها متقاطعاً مع الاهداف الامريكية لاسيما تلك المتعلقة بنتائج الانتخابات التي فاز بها الشيوعيون الهنود في بعض المناطق الانتخابية، صحيح انها تسببت في اثارة مشاعر الغضب لدى الامريكان وولدت نوعاً من القلق ازاء ما يمكن ان يمثله ذلك من احتمالات تزايد النفوذ الشيوعي في الهند، الا انها لم تمنع من استمرار تدفق المساعدات الاقتصادية الى الهند، فالاساس بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية هو المحافظة على وضع مقبول للسياسة الامريكية في شبه القارة الهندية وهذا ما يفسر لنا كيف ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تحرص على عدم اثارة الهندوس وبصفة خاصة فيما يتعلق بالموقف من قضية جامووكشمير لأن في ذلك تهديداً للمصالح الامريكية ليس في الهند فحسب وانما في عموم منطقة جنوب شرق اسيا وعليه فقد زادت مساعداتها الى الهند حتى بلغت اضعاف ما كانت تقدمه الى باكستان باعتبار انها تمثل مركز الصراع الخفي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وقتذاك[4]. ووفقاً لهذا الادراك الامريكي قام المرشح الديمقراطي للرئاسة الامريكية اولاي ستيفنسون بصحبة اربعة من زعماء الحزب الديمقراطي بزيارة الى الهند في 30 نيسان 1953 وتوجه

بعد ذلك الى جامو وكشمير، أذ التقى هناك الشيخ عبد الله وبحث معه مشكلة الامارة منذ نشأتها[5]، ثم زار معسكرات قبائل القوازق القريبة من الحدود الصينية والقى فيهم كلمة جاء فيها (انني اقدر فيكم روح البطولة والشجاعة واحترام الذين يقدسون الحرية ويقاوموم الطغيان)[6]. كما عقد مؤتمر صحفياً في دلهي-بتاريخ 13 مايس 1953 اكد فيه ان الشعب الامريكي يرغب في السلام وان الشيوعية قد تعيش في العالم كنظرية ولكنها ليست كوسيلة للسيطرة على العالم، وتحدث عن سياسة الهند فقال (انها ليست محايدة ولكنها لا تريد التدخل وترغب في ابقاء الهند حرة)[7]. ولقد ساور القلق المعنيين بصنع السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة فعمدوا الى دعم بعض الدول الاسيوية ليتخذوا منها حصوناً منيعة ضد الصين. وقد اختاروا اليابان والهند لهذه المهمة[8]. وبما ان الهند كانت تنظر الى باكستان على انها العدو الاول، فأن باكستان كانت اولى الدول التي تأثرت بهذا التبديل في السياسة الامريكية واصبحت حليفة للغرب منذ سنة 1954 اثر التوقيع على اتفاقية مساعدة الدفاع المشترك بين باكستان والولايات المتحدة الامريكية[9]. وفي اواخر عام 1954 اصبحت باكستان عضواً في منظمة جنوب شرق اسيا وبعد عام انضمت الى حلف بغداد. وفي اوائل عام 1959 وقعت باكستان معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية غايتها دعم الاهداف الدفاعية للحلف المركزي[10].

في 24 كانون الثاني 1962 اعلن الرئيس الامريكي جون كنيدي في مؤتمر صحفي عقد لغرض تسليط الضوء على موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة كشمير والجهود الامريكية الرامية الى اجراء مصالحة مع الاطراف الدولية المعنية بما يضمن تسويتها بشكل عادل. وقد اوكل مهمة القيام بهذه الوساطة الى يوجين بلاك رئيس البنك الدولي[11]. غير ان الموقف الهندي المتشدد من المشكلة حال دون تحقيق أي نجاح يذكر على هذا الصعيد، وقد برز ذلك بوضوح على لسان نهرو عندما قال (ان الهند ترى في الوساطة الامريكية تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية وسيادتها المستقلة)[12]، على العكس من باكستان التي رحبت بهذه الوساطة واعتبرت جهود بلاك مهمة لأن المشكلة ذات طابع حساس ومثار قلق وتوتر دولي[13].

في منتصف عام 1962 اصبحت مشكلة كشمير من الاولويات المهمة ضمن جدول اعمال مجلس الامن الدولي، وبالرغم من محاولاته العديدة الا ان المجلس لم يفلح في ايجاد حل مقبول يرضي الطرفين لاسيما الهند التي غالباً ما كانت ترفض المقترحات الدولية وتقوض جهود السلام المبذولة من قبل مجلس الامن انطلاقاً من قناعة مفادها ان اقليم كشمير هو جزء لا يتجزء من الهند وان التفاوض بصدده امر مرفوض من قبل الحكومة والشعب على حد سواء[14].

التعنت الهندي ازاء كل ما له صلة بتسوية الخلافات مع باكستان هو الذي دفع الاخيرة الى التحرك النشط باتجاه خلق نوع من المساندة الدولية، ولعل الزيارة التي قام بها ايوب خان[15] الى واشنطن والتقائه بالرئيس الامريكي جون كنيدي في خريف عام 1962 ما هي الا خطوة على هذا الطريق. وكان الهدف الرئيس من هذه الزيارة هو حث الولايات المتحدة الامريكية على تفعيل دورها تجاه الصراع الهندي-الباكستاني حول اقليم كشمير وذلك من خلال الضغط على الهند لتبني سياسة مرنة ازاء الجهود الدولية المبذولة على طريق تسوية هذه المشكلة[16].

ويبدو ان رد الفعل الامريكي لم يكن بمستوى التطلعات الباكستانية او على الاقل بمستوى ما كان يتأمله الرئيس ايوب خان من تفهم امريكي للدور الذي ينبغي للولايات المتحدة الامريكية ان تؤديه لمصلحة حليفتها باكستان بدليل ان الرئيس كنيدي رفض استخدام المساعدات الاقتصادية كأداة للضغط على الهند من اجل تغيير موقفها المتشدد والقبول بمبدأ الحوار والتفاوض بشأن قضية كشمير.

في ضوء ذلك، يمكن القول ان السياسة الامريكية كانت تنطلق منن تصور قائم على اساس مـزدوج ينطوي على اهمية الدفاع عن باكستان في اطار علاقات متوازنة وان كانت غير ثابتة ضد احتمالات السقوط في دائرة النفوذ السوفيتي من جانب والعمل على استمالة الهند بما يسمح باقامة علاقات ودية متطورة لتكـون ورقة بيد السياسة الامريكية للضغط على الصين لاسيما بعد الصدام الصيني–الهندي في تشرين الاول 1962 من جانب آخر.

لقد كانت باكستان تنظر بقلق شديد للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية والهند، وكانـت ترى في المساعدات الاقتصادية الامريكية الى الهند تهديداً لأمنها واضعافاً لقدرتها فـي التصـدي للاطمـاع الهندية، رغم انها كانت تحظى بنصيب اوفر من هذه المساعدات والتي قدرت وقتذاك بـ(50) مليـون دولار سنوياً[17].

من الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تتعاطى مع الدولتين على وفـق سياسـة توفيقيـة محورها الاساس هو العمل على شد كل منهما نحو العربة الامريكية ومنع أية محاولة سوفيتية للاستفادة مـن الوضع المرتب على حالة الصراع بين نيودلهي واسلام اباد، لذا فقد تركز الاهتمام الامريكي على ضـرورة حصر المباحثات بين الدولتين في النطاق الامريكي، وبعيداً عن السوفيت[18].

وفقاً لهذا التوجه لعبت الولايات المتحدة الامريكية دوراً مهماً في محاولة تقريـب وجهـات النظـر الهندية–الباكستانية بشأن قضية كشمير، ولعل المفاوضات التي جرت بينهما في 28 تشـرين الثـاني 1962 كانت بأيحاء من الادارة الامريكية والدليل على ذلك ان الرئيس الامريكي كنيدي قام بتوجيه رسالتين الى كل من نهرو وايوب خان اعرب فيهما عن رغبته بضرورة اجراء حوار بناء لتصفية الخلافات وحـل المشـاكل القائمة بين الدولتين وبشكل خاص فيما يتعلق باقليم كشمير. كذلك التقى في الوقت نفسـه رئـيس الـوزراء البريطاني هارولد مكميلان في برمودا في 2 كانون الاول 1962 وناقش معه تطورات الاحداث في جنـوب اسيا ثم اعلن في اثناء ذلك عن موافقته بتقديم مبلغ (120) مليون دولار مساعدات عسكرية طارئة الى الهنـد لمواجهة التهديد الصيني[19].

بعد المحاوثات الامريكية–البريطانية كتب كنيدي مرة اخرى الى ايوب خان فـي محاولـة لتفنيـد المعونة العسكرية الامريكية الى الهند بالقول (لم تكن هذه المساعدات مشروطة بموقـف هنـدي مـرن ازاء باكستان، الا ان أي موقف احادي الجانب بخصوص قضية كشمير سوف يكون عاملاً مهماً في تحديد مـدى وسرعة تقديم المساعدات مستقبلاً)[20]. وعندما قدم السفير الامريكي في باكستان مكوناوغي الرسالة الى ايوب خان، علق الاخير بالقول (نحن مع السلام دائماً، الا اننا غير متفائلين بالنوايا الهندية، فليس هناك ثمة امل في الموقف الهندي المتعنت والمراوغ دائماً ازاء اية محاولة باكستانية جادة لحل مشكلة كشمير بشكل عادل)[21].

ورداً على رسالة الرئيس الامريكي كنيدي بعث ايوب خان خطاباً جاء فيه (بالرغم من ان المساعدة الامريكية المقدمة الى الهند تبدو قليلة الا انها خطيرة الى الحد الذي يكفي لتغيير الموازنة السـتراتيجية فـي المنطقة وتفاقم الخطر الذي يهدد امتنا)[22].

وبهدف طمأنة الجانب الباكستاني اوفدت الحكومة الامريكية مساعد وزير الخارجيـة تـاليون الـى باكستان في شباط 1963 وخلال مباحثات اجراها مع ايوب خان، انتهى المبعوث الامريكي الى قناعة مفادها ان باكستان ضد اية محاولة لتقسيم الاقليم وهو الامر الذي يتقاطع مع وجهة النظر الامريكية التـي تـرى ان تقسيم كشمير هو الحل الامثل لتسوية النزاع بين الدولتين[23].

عندما وافقت الادارة الامريكية في عهد الرئيس لندن جونسون في ايار 1964 على منح الهند مساعدة عسكرية طويلة الامد بمقدار (50) مليون دولار ازدادت مخاوف باكستان الى درجة الشك بمستقبل العلاقات الامريكية–الباكستانية واصبح الادراك الباكستاني ينطلق من حقيقة ان ذلك انما يعني افضلية هندية في الحسابات الامريكية بالقياس الى باكستان رغم انها قد حصلت في الوقت نفسه على قدر معين من المساعدات العسكرية الامريكية[24].

وتأكيداً على ذلك وجه ايوب خان اتهاماته الى السياسة الامريكية قائلاً (ان السياسة الامريكية ذات طابع انتهازي وهي مجردة من الصفة الاخلاقية)[25]. وكان وزير الخارجية الباكستاني ذو الفقار علي بوتو قد القى خطاباً في 22 حزيران 1964 امام البرلمان الباكستاني مؤكداً (ان الوقت قد حان لاعادة تقييم سياستنا الخارجية ومراجعة تعهداتنا السياسية والعسكرية)[26]. كما بعث ايوب خان برسالة اخرى الى الرئيس جونسون قام بتسليمها سفير باكستان لدى الولايات المتحدة الامريكية غلام احمد في (7) تموز 1964 تضمنت شكوى باكستان من جراء المساعدات العسكرية الى الهند والتي عدتها مثار قلق لما يمكن ان يترتب عليها من اخلال خطير بمعادلة القوة في شبه القارة الهندية وبالتالي فان هذا الفعل الامريكي وفقاً لما ورد في الرسالة سوف يثير اكثر من استفهام حول مصداقية الولايات المتحدة الامريكية والتزاماتها تجاه حلفائها[27].

بيد ان هذه الرسالة وما سبقها من ردود افعال باكستانية منفعلة اثارت موجه من الغضب في داخل الاوساط السياسية الامريكية، وهذا ما يفسر لنا كيف ان العلاقات الامريكية–الباكستانية بدأت تتدهور منذ اواخر عام 1963 ومن المؤشرات المهمة على ذلك المحاولات التي اظهرت قدر من الحيادية التي تعاملت بموجبها السياسة الامريكية ازاء تطورات الصراع العسكرية بين الهند وباكستان رغم ان الاخيرة ترتبط بعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة الامريكية وهي جزء من نظام الدفاع الستراتيجي الامريكي[28].

في منتصف شهر نيسان 1965 تصادمت وحدات من الجيش الهندي والباكستاني في (وان كوتش) وهو مسطح طيني متنازع عليه قرب البحر العربي. كانت باكستان تدعى بتبعيته في حين عدته الهند اقليماً هندياً ومع اشتداد القتال وعدم اكتراث أي من الطرفين بالجهود الرامية الى ايقافه قرر الرئيس جونسون في 18 نيسان 1965 تجميد المساعدات الامريكية الى الهند وباكستان وحذر الصين من مغبة التدخل في النزاع بل حتى من الصيد في المياه المتنازع عليها ويبدو ان بكين فهمت المغزى من التحذير الامريكي وذلك عندما صرح الرئيس الصيني (ان الولايات المتحدة الامريكية تحاول ان تجد أي ذريعة لشن هجوم كاسح على المفاعل النووي الصيني)[29].

فالولايات المتحدة الامريكية لم تخف قلقها من العلاقات الصينية–الباكستانية التي اخذت بالتطور نتيجة لتأييد باكستان لموقف الصين في حربها ضد الهند في عام 1962، ومنذ ذلك التاريخ والصين تتخذ مواقف داعمة وصريحة لباكستان وقد عزز من ذلك توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية والتجارية والتي قوبلت باستياء امريكي صريح[30].

ثانياً: الحرب الهندية–الباكستانية 1965

المبادأة العسكرية الباكستانية ورد الفعل الهندي

في اواخر عام 1964 قام الجناح المتشدد في الحكومة الباكستانية المتمثل بوزارة الخارجية وبعض قادة الجيش والاستخبارات العسكرية بالضغط على ايوب خان لتحريك قضية كشمير في اطار استراتيجية هجومية ضد الهند. وقد تبلورت هذه الفكرة منذ ايلول 1964 عندما طالبت الاحزاب والقوى السياسية الهندية

باتخاذ قرار جرى وحاسم بضم كشمير ساسياً الى الهند، لذا ساد الاعتقاد لدى الصقور في الحكومة الباكستانية بأهمية التحرك السريع لأن الوقت لم يعد يحتمل مزيداً من الانتظار حتى تتحول كشمير الى ولاية هندية وبذلك سوف يسدل العالم الستار على المشكلة[31].

في ضوء ذلك وانطلاقاً من هذه التصورات وافق ايوب خان على تشكيل لجنة سرية برئاسة احد كبار موظفي الخارجية عزيز احمد سميت بـ(لجنة كشمير) وقد اوكل اليها مهمة القيام بوضع خطة عسكرية لشن هجوم مسلح ضد القوات الهندية داخل كشمير. وبعد دراسة الخيارات المطروحة امام اللجنة، انتهت الى قرار ينطوي على تسلل عدد كبير من القوات الباكستانية عن طريق الجزء الباكستاني والذي يدعى (ازاد كشمير او كشمير الحرة) وذلك لزعزعة الامن في الجزء الهندي من كشمير عن طريق اعمال العنف والتخريب، وكان الهدف من ذلك هو اشعال فتيل ماكان يعتقده الصقور بداية لوضع ثوري في وادي كشمير[32]. بحيث ان أي رد فعل عسكري هندي عنيف سوف يزيد الطين بلة داخل كشمير كما انه سوف يؤدي الى اثارة نقمة المسلمين في ارجاء العالم ويعطي الجيش الباكساني مبرراً للتدخل في كشمير الجنوبية ومحاصرة القوات الهندية في الشمال.

لقد كانت لجنة كشمير متفائلة جداً للاسباب الاتية [33]:-

1. انهيار الهند وضعف قدرتها القتالية نتيجة حرب عام 1962 مع الصين.
2. غياب القيادة التاريخية في الهند عقب وفاة نهرو.
3. التفوق العسكري الباكستاني من حيث العدة والتجهيز.
4. المساندة والتأييد الشعبي داخل اقليم كشمير.
5. الضمانة الامريكية بانقاذ الموقف الباكستاني في حالة الفشل.

المهم ان الرئيس ايوب خان وافق على خطة الهجوم التي سميت بـ(عملية جبل طارق) في الثالث من مايس 1965، وكان الهدف منها كما اسلفنا هو تحريك المشكلة الكشميرية واضعاف عزيمة الهند بما يؤدي الى جرها نحو طاولة المفاوضات دون الدخول في حرب شاملة معها. بيد ان هذه الخطة لم يكتب لها النجاح فالرهان على الكشميرين كان رهاناً خاسراً والاعتقاد بانهم سوف يهبون لنصرة ومساندة القوات الباكستانية لم يكن مستوفياً للثقة التامة، كما ان الرئيس شاستري[34] الذي خلف نهرو في رئاسة الحكومة الهندية كان قائداً محنكاً الى الحد الذي فاجأ القيادات العسكرية الباكستانية بقدرته على ادارة الصراع فاسقط الفرضية الباكستانية القائلة بانه سوف يقتصر في رده العسكري على كشمير فقط وذلك عندما قام بتوسيع رقعة القتال لتتجاوز الحدود الدولية في البنجاب وممارسة الضغط على الشمال، حينها تأكد للباكستانيين ان قراءتهم للنوايا الهندية لم تكن قراءة ذكية بما فيها الكفاية كذلك فانهم توهموا كثيراً عندما تصوروا ان القوات الهندية ليست بالكفاءة العالية من الناحية العسكرية[35].

ولو تابعنا ذلك مفصلاً لوجدنا ان العملية أي عملية جبل طارق قد بدأت من 5-6 آب 1965، وفي الحال بدأ واضحاً تفوق القوات الهندية رغم ان المتسللين الباكستانيين تمكنوا من اثارة قدراً محدوداً من اعمال الشغب، الا انه لم يتعاون معهم الا اعداد قليلة من الكشميريين تمكنت قوات الامن الهندية من القاء القبض عليهم[36]. وبدلاً من مواجهة المواقف باجراءات باكستانية حاسمة ومدروسة، ارتكب الرئيس ايوب خان خطأ جسيماً عندما قام بزج اعداد هائلة من المقاتلين الباكستانيين في محاولة لمحاصرة القوات الهندية في كشمير، اذ دفع في 31 آب قوة مسلحة كبيرة بضمنها اثنتا عشرة دبابة امريكية الصنع عبر خط الهدنة في كشمير الجنوبية باتجاه اكلمور ذات الموقع الستراتيجي على الطريق المؤدية الى ستراناكرا التي كانت مدخلاً فريداً

الى الوادي من جهة الهند وبعملية التفاف ناجحة تمكنت القوات الهندية من آبادة اغلب القطعات الباكستانية وتدمير معداتها وتجهيزاتها العسكرية وبذلك فشل الجهد العسكري الباكستاني فشلاً ذريعاً، ان تقهقر القوات الباكستانية شجع الهند على مواصلة الزحف نحو الجزء الباكستاني في كشمير مما ادى الى تفاقم الاعمال القتالية، وعندئذ اصبح الموقف ينذر باحتمالات نشوب حرب شاملة وهو ما لا ينسجم مع اهداف السياسة الامريكية وقتذاك، لذا فقد تحركت الادارة الامريكية من خلال الامين العام للامم المتحدة يوثانت الذي زار المنطقة ودعا الاطراف المتحاربة الى وقف القتال[37]، وكان وزير الخارجية الامريكي قد استدعى سفيري كل من الهند وباكستان في واشنطن وطلب منهما القبول بمبدأ التحكيم[38]، وعندما تفاقم القتال اتهم كل من الطرفين الطرف الاخر باستخدام اسلحة امريكية خلافاً للشروط الامريكية[39]. وفي الوقت نفسه قام الرئيس ايوب خان بتسليم السفير الامريكي في باكستان مذكرة رسمية اعرب فيها عن اسفه لعدم قيام الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ التزاماتها اتجاه باكستان طبقاً للاتفاقية الثنائية الموقعة بين الدولتين في 5/ تشرين الثاني/ عام 1962، وبدلاً من ان تجد مذكرة ايوب خان طريقها الى الادارة الامريكية جاء الرد مخيباً للامال الباكستانية فقد اعلن الرئيس الامريكي جونسون ايقاف المساعدات الامريكية العسكرية لكل من الهند وباكستان على حد سواء مما يدلل على ان الحكومة الامريكية كانت حريصة على عدم التفريط بأي من الطرفين لان لكل منهما وظيفته الخاصة في اطار الستراتيجية الامريكية وقد اشار الرئيس جونسون الى ذلك بوضوح عند لقائه بمجموعة من مستشاريه اذ قال(ان ادارته لا يمكن ان تكون مناصرة لاحد، وان الحرب الهندية–الباكستانية هي من واجب الامم المتحدة)[40]. هكذا حاول الرئيس الامريكي ان يضع الكرة في مرمى الامم المتحدة لكي يجنب ادارته أي اتهام يمكن ان يوجه اليها بصدد تفضيل هذا الطرف او ذاك، ولاهمية كليهما لابد وان يكون الحل ذات طابع دولي، هذا التصور الامريكي لا يمثل الحقيقة كما هي لان جهود الامم المتحدة وقراراتها لا يمكن ان تكون خارج الصياغة الامريكية وبالتالي فهي يجب ان تصب في صميم الاهداف الامريكية[41].

وجدير بالذكر ان باكستان في تلك الاثناء لم تفقد الامل في السياسة الامريكية انطلاقاً من حقيقة كونها اقرب الى الولايات المتحدة الامريكية مما هي عليه بالنسبة الى الهند، هذه الحقيقة تصبح وهماً اذا ما تصورنا ان السياسة الدولية هي مصالح متغيرة قبل كل شيء وبالتالي فان هذه المصالح تبقى هي المحك الذي في ضوئه يتشكل اطار الحركة السياسية الامريكية.

اوفدت الحكومة الباكستانية مرة اخرى مبعوثاً الى الولايات المتحدة الامريكية للنظر في تطورات الحرب مع الهند، وقد التقى المبعوث الباكستاني مع الرئيس جونسون وسلمه رسالة جاء فيها (طالما ان باكستان تتعرض الى عدوان مسلح من الهند، فان حكومة بلاده تتطلع الى فعل امريكي مباشر لقمع العدوان الهندي وايقافه)[42].

ويبدو ان المبعوث الباكستاني لم يوفق في مهمته بدليل انه فشل في اقناع الحكومة الامريكية بوجهة النظر الباكستانية التي تفيد بان التسلل الباكستاني في داخل كشمير لم يكن عملاً من اعمال الحرب بينما يمثل الهجوم العسكري الذي قامت به الهند عبر الحدود الدولية عدواناً صارماً وعملاً من اعمال الحرب، ولان الحكومة الامريكية كانت تنظر الى المسألة من منظور اخر ومختلف، فقد اعلنت في الثاني من ايلول 1965 عن تعليق المساعدات العسكرية والاقتصادية الى كل من الهند وباكستان، وفي اليوم ذاته غادر مبعوث الامم المتحدة وسكرتيرها العام يوثانت الى جنوب اسيا في محاولة اخرى لوقف الحرب بين البلدتين، لكن محاولته باءت بالفشل[43]. وفي التاسع من ايلول 1965 نصح المبعوث الامريكي الى باكستان ماك كونوفي حكومته بفرض حظر على الاسلحة والسفن العسكرية المتوجهة الى شبه القارة الهندية، وقد ادى ذلك الى جدال عنيف

بينه وبين وزير الخارجية الباكستاني ذي الفقار علي بوتو الذي وجه له انتقادات لاذعة واصفاً الموقف الامريكي بانه خطوة على طريق زيادة التوتر وتقليل فرص السلام في المنطقة، كما القى اللوم على الحكومة الامريكية لانها وفقاً لتقديراته راحت تكافئ العدوان الهندي وتسى معاملة حليفتها باكستان التي تعتمد كلياً على مساعداتها العسكرية وكان رد المبعوث الامريكي (هل كانت باكستان تدرك ذلك عندما قامت بتنظيم ودعم عمليات التخريب في كشمير)[44].

وفي لقاء مع الرئيس ايوب خان في 10 ايلول 1965 اكد المبعوث الامريكي ان الولايات المتحدة الامريكية تفهم حدود علاقتها مع باكستان وانها جادة في التعبير عن التزاماتها وضماناتها من خلال دعم جهود السلام التي يقوم بها يوثانت في شبه القارة الهندية وعدَ الهجوم الهندي عبر الحدود الدولية حدثاً خطيراً ولكنه في الوقت نفسه اتهم باكستان باشعال فتيل الازمة عندما سربت اعداد هائلة من المقاتلين عبر خط وقف اطلاق النار في كشمير[45].

لقد شهدت جبهة الحرب في البنجاب واحدة من اكبر المعارك منذ الحرب العالمية الثانية، وبعد سلسلة طويلة من المواجهات العسكرية غير الحاسمة، ادرك الرئيس ايوب خان في 11 ايلول ان الحرب قد انتهت بالنسبة لباكستان وذلك نتيجة للخسائر الكبيرة التي تكبدتها القوات الباكستانية والنقص الحاد في العتاد والتجهيزات العسكرية الاخرى، لذا فقد طلب من الادارة الامريكية في 15 ايلول 1965 الى ضرورة التدخل المباشر لوقف الحرب، غير ان الرئيس الامريكي جونسون رفض ذلك انطلاقاً من ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع القيام بعمل منفرد وانها سوف تستمر بدعم جهود السلام التي تقوم بها الامم المتحدة[46].

في ضوء ذلك كان من البديهي ان تبحث باكستان عن مخرج للازمة وكان الخيار هو التوجه نحو الصين، ففي 19 ايلول قام الرئيس ايوب خان ووزير خارجيته ذو الفقار علي بوتو بزيارة بكين اذ التقيا مع رئيس الحكومة الصينية شوان لاي الذي اعرب عن استعداده لتقديم الدعم الى باكستان من خلال الضغط العسكري على الهند في الهملايا وبما يؤدي الى استنزاف قدراتها العسكرية[47]. لقد احدثت هذه الزيارة صدى واسعاً داخل الاوساط السياسية الامريكية التي عدتها انعطافاً خطيراً ليس فقط على مستقبل العلاقات الامريكية–الباكستانية بل على علاقة التوازن الاقليمي في شبه القارة الهندية، لذلك تعرضت الحكومة الباكستانية الى انتقادات شديدة من قبل واشنطن ولندن وموسكو مما اضطرها الى اعادة النظر في سياستها والقبول بمبدأ التحكيم الدولي لاسيما بعد الرسالة التي بعث بها الرئيس الامريكي الى ايوب خان والتي دعت باكستان الى وقف اطلاق النار فوراً والتوقف عن طلب التدخل العسكري الصيني[48].

تحت تأثير هذا التهديد الامريكي وتماشياً مع ردود الافعال الدولية اضطر ايوب خان الى الاستجابة للمطلب الامريكي فأرسل وزير خارجيته الى نيويورك لحضور محادثات مجلس الامن ومن هناك اعلن عن استعداد بلاده لوقف الحرب واجراء حوار مباشر مع الهند لتسوية كل الخلافات المتعلقة بين الدولتين[49].

ثالثاً: الحرب الهندية–الباكستانية وانعكاساتها على السياسة الخارجية الامريكية في شبه القارة الهندية

احدثت حرب عام 1965 بين الهند وباكستان شرخاً كبيراً في الكبرياء الباكستاني فكانت بمثابة نكبة على دولة باكستان ورئيس حكومتها ايوب خان على حد سواء. ففي الوقت الذي لم يحقق فيه أي من البلدين نصراً حاسماً أو فائدة عسكرية ذات قيمة الا ان الهند كانت هي الطرف الاقوى في هذه الحرب بسبب خسائرها المحدودة على العكس من باكستان التي فقدت الكثير ويكفي انها فشلت فشلاً ذريعاً عندما تبنت الخيار العسكري في حل مشكلة كشمير[50].

لقد ادت تلك الحرب الى تعطيل مشاريع التنمية الاقتصادية في باكستان فضلاً عن تعليق المساعدات الامريكية والتي جاءت متزامنة مع عدم استجابة البنك الدولي للقرض الذي طلبته باكستان لانعاش اقتصادها المتدهور، كما تصدعت العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية الحليف العسكري الرئيس لها(51). ومن جانب اخر فقد اثرت الحرب على شخصية الرئيس ايوب خان الذي كان يعد بنظر الكثيرين زعيماً اقليمياً وعالمياً قبل الحرب خاصة بعد وفاة جواهر نهرو في مايس 1964، فقد استطاع خلال عقد من الزمن ان يقود باكستان من حالة الركود الاقتصادي الى حالة الانتعاش والنمو المضطرد واقام نظاماً اقتصادياً مستقراً وان لم يكن ديمقراطياً تماماً. وعلى صعيد السياسة الخارجية، فقد نجح ايوب خان في بناء علاقات متطورة مع الولايات المتحدة الامريكية والصين في آن واحد رغم ان الاخيرة كانت من اشد خصوم الولايات المتحدة الامريكية في اسيا(52).

لقد جاءت الحرب الهندية–الباكستانية لتنهي كل هذه الانجازات مرة واحدة فلم يعد ايوب خان قادراً على ادارة الصراع مع الهند كما ينبغي مما اوقع باكستان في مأزق كبير لاسيما بعد ان تخلى عنها حلفائها.

ولهذا استمر الاعلام الباكستاني بشن حملة مضادة للولايات المتحدة الامريكية ودعا الى ضرورة الانفتاح على الصين وتقوية اواصر العلاقة معها وكذلك مع الاتحاد السوفيتي بعد ان ابدى استعداده للتوسط بين الهند وباكستان واستضافة محادثات السلام في طاشقند(53).

في ضوء هذه المتغيرات وافق ايوب خان في تشرين الثاني 1965 على التسوية السوفيتية بعد ان خذلته الولايات المتحدة الامريكية وتخلت عن دور الوسيط(54).

ان تنازل الولايات المتحدة الامريكية عن دور صانع السلام الى السوفيت يعد تطوراً خطيراً لان من الاهداف الستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية هو منع أي تدخل سوفيتي في المنطقة وقد علق وزير الخارجية الامريكي دين راسك على ذلك بالقول (لو نجح السوفيت في صنع السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة، فأننا اول المستفيدون من ذلك، واذا ما فشلوا فسوف يتذوقون مرارة الفشل التي تذوقناها طيلة عقدين من الزمن)(55).

ومع ذلك نجد ان الرئيس ايوب خان قام بزيارة الى واشنطن في 14 كانون الاول 1965 لتنقية الاجواء التي تعكرت جراء الحرب على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد اعلنت سلفاً بانها سوف لم تستأنف مساعداتها الى باكستان قبل التاكد من تحقق السلام بين الهند وباكستان، وخلال لقائه بالرئيس الامريكي جونسون اكد الاخير على ضرورة ان تفهم باكستان بأن المساعدات الامريكية الى الهند انما هي موجهة ضد الصين وليس نكاية بباكستان وقال (انني فخور بالعلاقات الامريكية–الباكستانية وممتن للرئيس ايوب خان كونه واحد من القادة المهمين في جنوب اسيا)(56).

كما حث الرئيس الامريكي الحكومة الباكستانية على بذل كل ما في وسعها لانجاح مفاوضات السلام حول كشمير في طاشقند.

وخلال لقائه بمستشاريه وصف الرئيس الامريكي الحوار الذي جرى بينه وبين ايوب خان بانه مثمر وبناء وتمنى لو كانت هذه الزيارة قبل عام. واكد قائلاً (اذا ما واجهت باكستان تهديداً هندياً حقيقياً فسوف تكون الولايات المتحدة الامريكية متواجدة كما هو الحال في فيتنام، لقد جاء الرئيس ايوب خان غير مطالب لشيء ولكنه عاد ومعه كل شيء واهم ما في ذلك هو صداقتنا المستمرة)(57).

بيد ان الرئيس الباكستاني ايوب خان كان اقل اندفاعاً وحماساً اذ علق على الزيارة بالقول (كنت اتمنى ان الولايات المتحدة الامريكية قد امتلكت الاحساس نفسه قبل بضعة شهور مضت عندما تهددت

حياتنا... صحيح ان باكستان لا تمتلك القدرة في ان تملي على السياسية الامريكية أي موقف ازاء الهند ، لكن على الحكومة الامريكية ان تقدر صعوباتنا وتفهم موقفنا)[58].

انتهت الحرب بين الهند وباكستان دون نتيجة لاي من الطرفين المتحاربين ، فما ان حل عام 1966 حتى وافق ايوب خان في الاسبوع الاول من شهر كانون الثاني على مؤتمر للسلام بين الهند وباكستان عقد في طاشقند تحت رعاية الاتحاد السوفيتي، بيد ان المساعي السوفيتية سرعان ما وصلت الى طريق مأساوي عندما توفى رئيس وزراء الهند شاستري بنوبة قلبية بعد ساعات من اعلان مقررات اتفاق طاشقند[59].

لقد كان رد الفعل الباكستاني سيئاً للغاية على الرغم من ان الاتفاق الهندي–الباكستاني قد حظي بتأييد وترحيب امريكي، فالموقف الشعبي داخل باكستان كان غاضباً على سياسة ايوب خان ازاء كل ما له صلة بقضية كشمير لاسيما بعد الفشل الذي منيت به الحكومة الباكستانية في التوصل الى حل حاسم للمشكلة، كذلك فان الراي العام الباكستاني بدأ يتساءل: لماذا اراقت باكستان دماء العديد من ابنائها في حرب خاسرة ضد الهند؟! وقد تزايد الغضب الشعبي ضد الرئيس ايوب خان بصفة خاصة في باكستان الغربية حيث المشاعر المضادة لكل من الولايات المتحدة الامريكية والهند[60].

انطلاقاً من ذلك وتحت تأثير رد الفعل الشعبي اعلن وزير الخارجية ذو الفقار علي بوتو معارضته لاتفاق طاشقند الذي وصفه بمثابة املاء امريكي على الحكومة الباكستانية، وقد وعد في ان تكون السياسة الباكستانية مستقلة وبعيدة عن اية ضغوطات امريكية، ولعل دعوته لاجراء حوار شامل مع الصين يسمح بتوسيع افاق التعاون الاقتصادي والامني ما هي الا خطوة اولى على هذا الطريق والدليل على ذلك هو رد الفعل الامريكي الذي جاء سريعاً ومعبراً عن غضب الادارة الامريكية لما ورد على لسان ذي الفقار علي بوتو، اذ لم يمضِ شهر واحد حتى اوفدت مبعوثها الى اسلام اباد حاملاً وعوداً امريكية باستئناف المعونات الاقتصادية وتقديم القروض والمساعدات العسكرية[61].

هكذا كان الموقف الامريكي تجاه الحرب، وهو موقف اتسم بطابع المراوغة مع باكستان ومحاولة الاحتفاظ بالعلاقة الوطيدة مع الهند بعيداً عن السوفيت.

فالولايات المتحدة الامريكية لم تفرط باي من الطرفين لاهميتهما في استراتيجية المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ذلك انها ومنذ الحرب العالمية الثانية كانت تسعى الى تطويق المد الشيوعي بحزام امني اقليمي يعيق توغلها نحو الشرق الاوسط والمحيط الهندي من خلال مجموعة من الاحلاف والتكتلات الدولية والمعاهدات الثنائية التي عقدتها مع عدد من الدول في منطقة الشرق الاوسط.

الخاتمة

رسمت الحرب الهندية–الباكستانية لعام 1965 حداً فاصلاً كبيراً ليس فقط في نزاع كشمير بل ايضاً في التاريخ السياسي والدبلوماسي الاوسع لآسيا، فقد تغيرت موازين القوى وتبنت الدول العظمى مواقف متغيرة كثيرة.

وعليه فأن الادراك الامريكي كان يشوبه الحذر من ان تؤدي نتائج الحرب الى انحياز باكستان للصين بما يعنيه ذلك من ضربة خطيرة لحلفي السنتو والسيتو وكانت باكستان عضواً فيهما، ولم يكن لدى الاتحاد السوفيتي بالمثل رغبة في رؤية الصين قوية ومؤثرة في شبه القارة الهندية، وقد انزعج البريطانيون كثيراً من تفجر الحرب بين عضوين من الكومنولث.

انطلاقاً من ذلك وفي ضوء هذه التصورات جاء الموقف الامريكي ليعكس مجموعة من الحقائق يمكن ان نوجزها على النحو الآتي:

1. عدم السماح باتساع رقعة القتال بين نيودلهي واسلام اباد بحيث تشمل بقية اجزاء شبه القارة الهندية مما يجعل السيطرة على مجرياتها وتطوراتها امراً خطيراً.
2. الدفاع عن باكستان الحليف الستراتيجي للغرب وعدم التفريط بالهند التي تدين ببعض الولاء للشرق رغم تبنيها سياسة عدم الانحياز.
3. الجمع بين حالين متناقضين مؤشر على غياب المبدئية في السياسة الامريكية، فباكستان بدلاً من ان تحظى بأولوية الدعم الامريكي شاطرتها الهند في ظل معادلة امريكية ذات طابع مصلحي بكل ما يعنيه ذلك من تغييب للبعد الايديولوجي.
4. استخدام اسلوب المناورة وسياسة الترغيب والترهيب لابقاء كل من الهند وباكستان ضمن دائرة النفوذ الامريكي.
5. محاولة اثارة صراع شيوعي – شيوعي من خلال مباركة جهود السلام السوفياتية في منطقة تعدها الصين مجالاً حيوياً لزعامتها الاقليمية.
6. المحافظة على وضع مقبول للسياسة الامريكية من خلال عدم التورط في الحرب بشكل مباشر ودفع الامم المتحدة للقيام بدور الوسيط المقيد بالارادة الامريكية.
7. وعليه فان غياب الاستقلالية وعدم توفر النوايا السليمة، اوصل جهود يوثانت الى طريق مسدود وابقى المشكلة معلقة الى حين.

الهوامش

(1) ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، بنتغازي، الطبعة الاولى، 1997، ص287.

(2) عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت 1974)، ص444.

(3) Bimd Prasal Indias Foreign Policy, Vikas Publishing, (New Delhi, 1970), P.382.

(4) دار الكتب والوثائق، وثائق البلاط الملكي، ملفة رقم 4925/ 311، كتاب المفوضية العراقية في دلهي، رقم 29/1/1/ بتاريخ 12 نيسان، 1952، الوثيقة 10، ص28، وسنرمز لها فيما بعد بـ(د.ك.و) والوثيقة بـ(و).

(5) د.ك.و، ملفة رقم 5006/ 311، و10، ص67.

(6) المصدر نفسه، و 17 ص68.

(7) د.ك.و، ملفة رقم 5006/ 311، و21 ، ص87.

(8) Norman Brown, TheU. S. A. and India and Pakistan, (Harvard University Combridge, 1963), P.287.

(9) Foreign Relations of United States, 1952, Vol.9, 1952-1954, P.502.
وسنرمز لها فيما بعد بـ(FRUS).

(10) Embassy Karaehi Telegram to State Department, FRUS, 1958, Vol.15,1958-1960, P.693.

(11) محمد فرج الله، التطور السياسي في الهند والصين ومشكلة الحدود، مطابع الدار القومية، مصر، 1979، ص13.

(12) نورمان بالمر، النظام السياسي في الهند، ترجمة، محمد فتح الله الخطيب، القاهرة، 1965، ص341.

(13) المصدر نفسه، ص141.

(14) W. Norman, Op. Cit., P.294.

(15) ولد عام 1907 في قرية ريمارنة بالقرب من هاريبور هندازا في الهند، اكمل دراسته الابتدائية والاعدادية فيها، تخرج من الكلية العسكرية الملكية في ساندهرست في بريطانيا عام 1926، التحق بالجيش الهندي عام 1928، شارك في الحرب العالمية الثانية، وعند الانفصال التحق بالجيش الباكستاني، وفي عام 1952 ترقى الى رتبة جنرال، وعين اول قائد للجيش الباكستاني عام 1954 اصبح وزير للدفاع في 7 تشرين الاول قام بفرض الاحكام العرفية وعين نفسه رئيساً لباكستان، اصدر دستور عام 1962، فاز بانتخابات 1965، تعرض الى انتقادات بعد الحرب الهندية الباكستانية عام 1965 حيث انقلب عليه ذو الفقار على بوتو، وتكونت مجموعة احزاب اجتمعت على اسقاط الحكومة في نهاية عام 1968، إذ دفع الاستياء والتذمر الشعبي الى القيام بمظاهرات تطالب بتنحيته عن الحكم فقدم استقالته في 5/ اذار/ 1969.
http://www.aljazeera.netlin-dept/india-pakistan-crisis/2002/6/6-11-4-htm-Top

(16) قضية كشمير وتقلبات السياسة الهندية، سفارة باكستان، بيروت، تشرين الاول، 1965، ص12.

(17) Dennis Kux, The U.S.A. and India, 1941-1991, (Wahington-1996), P.78.

(18) سمعان بطرس فرج الله، قضية كشمير بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد3، السنة الثالثة، كانون الثاني 1965، ص46.

(19) المصدر نفسه، ص48.

(20) ايوب خان، اصدقاء لا سادة، نقله الى العربية، عمر فروج، بيروت، 1968، ص285.

(21) المصدر نفسه، ص286.

(22) المصدر نفسه، ص288.

(23) Denniskux, The U.S.A. and Pakistan, 1947-2000, (Washington,2001), P.131.

(24) جواد كاظم غضب العاني، دور المساعدات في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1982، ص32.

(25) Denniskux, The U.S.A. and Pakistan, Op.Cit., P.136.

(26) Ibid, P.137.

(27) طاهر امين، السياسة الهندية في كشمير، مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، باكستان، العدد 237، السنة الخامسة، 18 تموز، 1994، ص16.

(28) المصدر نفسه، ص 16-18.

(29) سمعان بطرس، فرج الله، المصدر السابق، ص48.

(30) Jagdish, P- Jain, China, Pakistan and Bangladish, Delhi, 1974, P.111.

(31) التنازع حول كشمير ، سفارة باكستان في بيروت، شباط 1968، ص21.

(32) S. M. Burke, Pakistan's Foreign Policy, (London: Oxford University Press, 1973), P.193.

(33) Ibid, P.198.

(34) ولد عام 1904 في مدينة موغالساراي على مقربة من ولاية كاش الهندية، ونشأ في اسرة تعمل بالزراعة، عمل بالتدريس في بداية حياته، ينتمي الى مدرسة غاندي، ذات المقاومة السلمية وعدم التعاون مع الحكومة البريطانية، شارك في التظاهرات التي دعا اليها غاندي ضد الحكومة البريطانية، دخل العمل

السياسي عام 1952، عمل وزير لسكك الحديد في الفترة 1952–1956 ووزير للصناعة والتجارة من 1957–1961 ، ثم وزيراً للشؤون الداخلية 1962–1963، اصبح رئيس للوزراء خلفاً لجواهر لال نهرو عام 1964. لمزيد انظر باهر السعيد، النزاع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، العدد (107)، كانون الثاني، 1992، ص23.

(35) S. M. Burke, Op. Cit., P.198.

(36) سفارة باكستان في بيروت، شباط 1968، ص22.

(37) مجلة السياسة الدولية، السنة الثالثة، 1965، ص233.

(38) المصدر نفسه،

(39) المصدر نفسه، ص234–235.

(40) Denniskux, The U.S.A. and Pakistan, Op. Cit, P.134.

(41) Ibid, P.135.

(42) Ibid, P.136.

(43) قسم الصحافة سفارة باكستان، بيروت، تشرين الاول 1965، ص14.

(44) قسم الصحافة، السفارة الباكستانية في بيروت، مجموعة من الخطب والبيانات التي ادلى بها ذو الفقار علي بوتو في مجلس الامن والامم المتحدة في الفترة بين 1963–1965 حول كشمير، ص88–91.

(45) ايوب خان، المصدر السابق، ص287–289.

(46) سمعان بطرس فرج الله، المصدر السابق، ص48.

(47) Jadisn, P. Jain, Op. Cit, P.118.

(48) Ibid , P.120.

(49) Ibid, P.122.

(50) Denniskux, The U.S.A. and India, P.187.

(51) Ibid, P.188.

(52) Ibid, P.190.

(53) توقفت الحرب بين البلدتين بعد المباحثات التي تمت بينهما برعاية الاتحاد السوفيتي في العاصمة الاوزبكية (طشقند) في كانون الثاني 1966 التي اسفرت عن توقيع اتفاقية طشقند، وقد ابرزت هذه الحرب عدة حقائق منها ان تصعيد القتال في كشمير يمكن ان يستدرج الدولتين الى حرب شاملة، وانه لم يعد التهديد الصيني للهند ذو بال بسبب الردع الامريكي والتأكيد على انها لم تسمح لبكين بالاشتراك في هذا النزاع. للمزيد من المعلومات ينظر: باهر السعيد، المصدر السابق، ص32.

(54) ايوب خان، المصدر السابق، ص293.

(55) سمعان بطرس فرج الله، المصدر السابق، ص49.

(56) ايوب خان، المصدر السابق، ص294.

(57) Denniskux, The U.S.A. and India, Op. Cit, P.187.

(58) Ibid, P.189.

(59) Ibid, P.190.

(60) مجلة السياسة الدولية، العدد الرابع، 1966.

(61) Denniskux, The U.S.A. and Pakistan, Op. Cit. P.570.